THE POSITION OF THE OTTOMAN EMPIRE ON THE ISSUE OF THE MORISCOS
AND ITS STRATEGY TOWARDS IT

Metin ŞERİFOĞLU¹

Abstract:

Istanbul / Türkiye
p. 488-502

Received: 03/12/2021
Accepted: 17 /12/2021
Published: 01/01/2022

This article has been scanned I
iThenticat No plagiarism
detected

This research deals with the issue of the Moriscan refugee crisis after the fall of Andalusia to the Spanish in 1492, and the brutal policies they carried out against the refugees. The research also deals with the policy of the Ottoman Empire towards this ordeal, which represented the largest global humanitarian crisis during the 16th and 17th centuries AD. The Ottoman Empire played a major role in the process of saving these Muslim and Jewish refugees, and their homeland in different parts of the Ottoman geography. The Ottoman Empire also succeeded in adopting an integrative policy for these refugees that took into account their social and sectarian specificities, as well as the societal privacy of the new settlement areas.

This policy has contributed to creating dynamism and vitality in these areas, and transforming Andalusian refugees into an active force on all cultural, social and economic levels. On the other hand, the Spanish and European refugee crisis revealed the mentality of the issue of religious freedom and the lack of recognition of other religious sects. At the same time, this crisis reflected the Ottoman mentality towards the issue of non-Muslim minorities and how the state interacted with them, and its ability to manage diversity within the Ottoman society.

In this context, we will try in this research to present a different analytical approach to the issue of Andalusian Muslim and Jewish refugees, as well as knowing the strategy of the Ottoman Empire towards it and the backgrounds that motivate it. This topic will be addressed through four axes as follows:

-First: Andalusia and its importance in attracting immigrants in the Middle Ages

-Second: The historical and political circumstances in which the Andalusian refugee crisis arose

-Third: The Andalusian refugee crisis and the position of the Ottoman Empire on it

-Fourth: The Ottoman Empire's strategy towards the refugee crisis

-Fifth: The policy of the Ottomans towards the refugees from Andalusia.

Key words: Andalusia, Moriscos, Spaniards, Ottomans, Refugees, Jews.

<http://dx.doi.org/10.47832/2717-8293.15.35>

¹ Dr. , Mardin Artuklu University, Türkiye, zoubeirk@gmail.com

موقف الدولة العثمانية من أزمة المهاجرين الأندلسيين واستراتيجيتها تجاهها

متين شريف أوغلو 2

الملخص:

يتناول هذا البحث مسألة أزمة اللاجئين المورييسكيين بعد سقوط الأندلس في يد الإسبان سنة 1492، وما قاموا به من سياسات وحشية ضد هؤلاء اللاجئين. كما يتطرق البحث إلى سياسة الدولة العثمانية تجاه هذه الخنة التي مثلت أكبر أزمة إنسانية عالمية خلال القرنين 16 و17م. فقد لعب العثمانيون دورا كبيرا في عملية إنقاذ هؤلاء اللاجئين المسلمين واليهود، ووطنهم في أماكن متفرقة من الجغرافية العثمانية، كما نجحت الدولة العثمانية في انتهاز سياسة إدماجية هؤلاء اللاجئين، راعت فيها الخصوصيات الاجتماعية والمذهبية لهم، وكذلك الخصوصية المجتمعية لمناطق التوطين الجديدة. وقد ساهمت هذه السياسة في خلق ديناميكية وحيوية في هذه المناطق، وتحويل اللاجئين الأندلسيين إلى قوة فاعلة على كافة المستويات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية. من جهة أخرى كشفت أزمة اللاجئين الذهنية الإسبانية والأوروبية تجاه مسألة الحريات الدينية، وعدم الاعتراف ببقية الطوائف الدينية الأخرى، كما عكست في الآن نفسه الذهنية العثمانية تجاه مسألة الأقليات غير الإسلامية، وكيف تفاعلت الدولة العثمانية معها، وقدرتها على إدارة التنوع داخل المجتمع العثماني. وفي هذا الإطار سنحاول في هذا البحث تقديم مقارنة تحليلية مختلفة لمسألة اللاجئين الأندلسيين المسلمين واليهود، وكذلك معرفة استراتيجية الدولة العثمانية تجاهها، والخلفيات التي كانت تحركها. وسيتم تناول هذا الموضوع من خلال المحاور الخمسة التالية:

أولا: الأندلس وأهميتها في جذب المهاجرين في العصر الوسيط، ثانيا: الظروف التاريخية والسياسية التي نشأت فيها أزمة لاجئي الأندلس، ثالثا: أزمة اللاجئين الأندلسيين وموقف الدولة العثمانية منها، رابعا: استراتيجية الدولة العثمانية تجاه أزمة اللاجئين، خامسا: سياسة العثمانيين تجاه اليهود اللاجئين من الأندلس.

الكلمات المفتاحية: الأندلس، المورييسكيون، الإسبان، العثمانيون، اللاجئين، اليهود.

المقدمة:

عندما نتأمل في التاريخ البشري نجد أن ظاهرة الهجرة واللجوء ظاهرة قديمة، وجدت منذ أن ظهر الإنسان على وجه هذه البسيطة. وقد عرفت مختلف مناطق العالم عدة موجات من الهجرة، ارتبطت أساسا بأسباب وعوامل مختلفة، منها ماهو إنساني، وماهو اقتصادي واجتماعي وثقافي وعسكري وغيرها. وقد كانت المنطقة العربية والإسلامية أحد أهم المناطق الرئيسية التي شهدت عبر مراحل تاريخها المختلفة عدة موجات من الهجرات، تعددت دوافعها وخلفياتها، ولكنها ساهمت بشكل مباشر في خلق تغييرات جذرية كبيرة في هويتها وفي بنيتها النفسية والديمقراطية والثقافية والسياسية لشعوب تلك المنطقة. وقد ساعدت هذه الهجرات على خلق حالة من التنوع الثقافي والعنقي والديني، ساهم في ظهور تجارب سياسية وثقافية وحضارية، تفاعلت فيها الثقافة الإسلامية مع بقية الثقافات الأخرى، وأثرت بشكل مباشر على الذهنية المجتمعية التي استوعبت حالة التنوع، وانخرط فيها المهاجرون الجدد بشكل تلقائي، وتحولوا إلى عنصر فاعل في تشكيل المنظومة الاجتماعية والسياسية والثقافية لتلك المناطق.

وقد بلغ تأثير هذه الهجرات على منطقة العالم الإسلامي إلى درجة ظهور دول جديدة، أسس فيها اللاجئون القادمون من مناطق أخرى عدة دول، كانت لها التأثير الكبير على الخارطة الجيوسياسية والاستراتيجية والثقافية في العالم الإسلامي، مثلما ما وقع

² د.، عضو هيئة التدريس بجامعة ماردين آرتوقلو - تركيا، zoubeirk@gmail.com

في منطقة الأناضول التي شهدت بداية من القرن العاشر ميلادي هجرات واسعة للقبائل التركمانية، قدموا من آسيا الوسطى، خصوصا بعد معركة ملاذكرد سنة 1071م. حيث نجحت الدولة السلجوقية بقيادة ألب أرسلان في تغيير المعادلة السياسية والاستراتيجية والثقافية في منطقة الأناضول، ونجح في السيطرة عليها عبر استراتيجية تشجيع القبائل التركمانية على الهجرة إلى منطقة الأناضول، وقدّم لهم كل التسهيلات الضرورية لتحقيق عوامل الاستقرار فيها، والانخراط في نسيجها المجتمعي الذي تغير بفضل قوة تدفق اللاجئين التركمانية إلى مجتمعات تركية إسلامية.

وقد ساهمت هذه الهجرات بشكل رئيسي في تدعيم أسس دولة سلاجقة الروم في منطقة الأناضول، وكذلك في ظهور أهم دولة في التاريخ السياسي الإسلامي بعد انهيار دولة السلاجقة، تمثلت في الدولة العثمانية التي كانت تنتمي إلى قبيلة قايي إحدى القبائل التركمانية القادمة إلى منطقة الأناضول في العهد السلجوقي، وقد تمكنت هذه القبيلة بقيادة عثمان غازي من تأسيس دولة كبيرة، لعب فيها اللاجئين التركمان وبقية الشعوب الأخرى دورا مهما في تقويتها، وبسط نفوذها على مساحات واسعة من خريطة العالم الإسلامي وقسم واسع من القارة الأوروبية، كما أصبحت هذه الدولة لاعبا أساسيا في السياسة الدولية، خصوصا بعد فتح السلطان محمد الفاتح للقسطنطينية سنة 1453م، وتحولها إلى عاصمة للإمبراطورية العثمانية التي بدأت تتوسع مساحتها الجغرافية، وانضوت تحت حكمها عدة شعوب وعرقيات ومذاهب أخرى، وأصبحت مركز جذب للهجرات الوافدة.

غير أنه وفي الوقت الذي كانت فيه منطقة الشرق الإسلامي تشهد ظهور دولة إسلامية قوية، تؤمن بحالة التنوع الثقافي والديني والعرقي، وتشجع على الهجرات إليها لتسفيد من خبراتها المختلفة، كانت منطقة المغرب الإسلامي، وتحديدًا في بلاد الأندلس تشهد في الآن نفسه حالة من الانهيار الشامل والسقوط في يد الإسبان الذين مارسوا تطهيرا عرقيا ودينيا بشعا جدا، لم يشهد له العالم مثيلا. مما دفع بالمسلمين واليهود إلى الهروب من الأندلس وتركها، واللجوء إلى عدة أماكن مختلفة في أوروبا وفي شمال إفريقيا. وقد عكست هذه الممارسات التطهيرية حالة الذهنية الانتقامية المتطرفة التي لم تكن تؤمن بأي تنوع ثقافي أو ديني أو عرقي، بل إن هذه الذهنية الإسبانية لم تكن تعترف حتى ببقية المذاهب المسيحية الأخرى، وانتهجت بعد سقوط الأندلس سنة 1492م سياسة تصفية لكل الأديان الأخرى كالمسلمين واليهود والأورثوذكس وغيرها. وفي ظل هذا المناخ التطهيري المرعب في الأندلس تعالت أصوات المسلمين اللاجئين الذين استنجدوا بالسلطان العثماني بداية القرن 16 من أجل إنقاذ حياتهم، وإنقاذ معتقداتهم وعائلاتهم وأطفالهم وممتلكاتهم.

وأمام تفاقم أزمة اللاجئين في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وتدفق أعداد كبيرة منهم على المناطق العثمانية، وازدياد سياسة الاضطهاد الإسباني للمسلمين واليهود تحركت الدولة العثمانية نحو إنقاذ هؤلاء اللاجئين، وانتهجت سياسة واستراتيجية فعالة، ساهمت في إنقاذ الآلاف من اللاجئين، وتوطينهم في مناطق مختلفة من جغرافيتها. وقد وضعت الدولة العثمانية استراتيجية إدماجية لهؤلاء اللاجئين لكي ينخرطوا في مناطق التوطين الجديدة، والاستفادة من قدراتهم وإمكانياتهم وخبراتهم. وقد اكتسبت هذه الاستراتيجية فعالية كبيرة، واستوعبت كل اللاجئين، بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية أو المذهبية، وساعدتهم على الانخراط في بنية المجتمع العثماني المتنوع، حيث استفاد هؤلاء من مناخ الحريات الدينية ومن القوانين والتشريعات التي كانت سائدة في الجغرافية العثمانية.

- أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على محنة اللاجئين الأندلسيين وموقف الدولة منها واستراتيجيتها في إنقاذ هؤلاء اللاجئين. فرغم أن العديد من الدراسات التاريخية قد تناولت مثل هذه المواضيع إلا أنها لم تركز بشكل أوسع على الدور العثماني

في التعاطي مع مسألة اللاجئين الأندلسيين المسلمين واليهود على حد سواء، ولم تتطرق إلى واستراتيجية توطينهم وإدماجهم في أماكن مختلفة من الجغرافية العثمانية.

- أهداف البحث:

يرمي هذا البحث إلى تحقيق عدة أهداف أساسية أهمها:

- معرفة الظروف التاريخية والسياسية التي نشأت فيها أزمة اللاجئين الأندلسيين، وخلفياتها الدينية والاقتصادية والاجتماعية.
- معرفة التداعيات التي خلفتها أزمة اللاجئين الأندلسيين وانعكاساتها على خريطة التوازنات الإقليمية والدولية
- معرفة الدور العثماني في عملية إنقاذ اللاجئين الأندلسيين الهاربين من السياسات القمعية الإسبانية
- معرفة استراتيجية الدولة العثمانية في التعامل مع هذه الأزمة، خصوصا على مستوى الإنقاذ والتوطين والإدماج
- معرفة موقف الدولة العثمانية واستراتيجيتها تجاه اللاجئين اليهود الذين فروا من إسبانيا
- معرفة وضعية الحريات الدينية في كل من الجغرافية العثمانية والدول الأوروبية خصوصا إسبانيا وفرنسا وإنجلترا

- منهجية البحث:

سيتم في هذا البحث تقديم قراءة تحليلية تاريخية واستقرائية لمسألة اللاجئين الأندلسيين، وسيتم اتباع المنهجية التالية:

- مقدمة

- المحور الأول: الأندلس وأهميتها في جذب المهاجرين في العصر الوسيط

- المحور الثاني: الظروف التاريخية والسياسية التي نشأت فيها أزمة لاجئي الأندلس

- المحور الثالث: أزمة اللاجئين الأندلسيين وموقف الدولة العثمانية منها

- المحور الرابع: استراتيجية الدولة العثمانية تجاه أزمة اللاجئين

- المحور الخامس: سياسة العثمانيين تجاه اليهود اللاجئين من الأندلس

- الخاتمة

1- الأندلس وأهميتها في جذب المهاجرين خلال العصر الوسيط:

لعله من المفيد حتى نفهم أزمة اللاجئين الأندلسيين بعد سقوط الأندلس أن نشير هنا إلى أن الأندلس كانت مركز جذب لاستقبال العديد من المهاجرين واللاجئين الذين وفدوا إليها لعدة أسباب مختلفة. فقد كانت الجزيرة الأيبيرية عبر التاريخ، خصوصا في فترة الحكم الإسلامي ملجأ آمنا للكثير من الشعوب اللاحقة، وذلك لطبيعة المناخ السياسي والاقتصادي والثقافي والحريات الدينية والفكرية التي توفرت في تلك المنطقة. ويمكن القول إن هناك أسباب مختلفة لتدفق اللاجئين على منطقة الأندلس خلال فترة العصر الوسيط. وبأني الدافع الديني في مقدمة هذه الأسباب، حيث اتسمت فترة الحكم الإسلامي في الأندلس بالحريات الدينية، الأمر الذي جعلها وجهة للعديد من الأقليات الدينية المضطهدة، خصوصا في أوروبا التي كانت تمارس سياسة الاضطهاد الديني، وكانت الكنيسة تمارس ضغطا كبيرا على مخالفيها من بقية الأقليات الدينية الأخرى، ومنها اليهود الذين تعرضوا إلى اضطهاد كبير، مما جعلهم يفرون إلى الأندلس ليستقروا فيها، وقد وجدوا الدعم والسند من الدولة، ووفرت لهم الحماية، فازدادت أعدادهم في الأندلس، واستقروا بها مستفيدين في ذلك من سياسة التسامح والحريات الدينية التي كانت توجد في الأندلس قبل انقسامها (حوراني، 2008، الصفحات 230-233).

أما الدافع الثاني فهو دافع علمي، وذلك بسبب ازدهار الحياة العلمية والفكرية التي شهدتها الأندلس، ووجود العلماء ومجالس العلم، حيث أصبحت الأندلس قبلة لتدفق عدد كبير من طلاب العلم والعلماء والمثقفين والفنانين من مناطق عديدة في العالم لأجل التعليم أو التعلم، والاستفادة من هذا المناخ العلمي والثقافي المزدهر، حتى أن عددا كبيرا من الطلاب المسيحيين كانوا يتوافدون بشكل كبير من مناطق أوروبية على الأندلس للتعلم، وهذا يقدم صورة عن أوروبا والانحطاط العلمي فيها خلال فترة العصور الوسطى، (Özdemir, 1994, s. 2-6). بينما تمثل الدافع الثالث في البعد السياسي، فقد كانت الأندلس ملجأ للكثير من المعارضين للدولة العباسية وللغماميين ومن المعارضين للكنيسة. وقد استفاد كل هؤلاء من الحريات السياسية والدينية التي وجدت في فترة الحكم الإسلامي في الأندلس قبل فترة انقسامها، وقد تم استقبالهم من قبل الدولة، ووفرت لهم الحماية الكاملة من منطلق إنساني أخلاقي ديني، وكذلك من منطلق سياسي للاستفادة منهم في تعاملاتها مع تلك الدول التي فر منها هؤلاء جراء الاضطهاد السياسي الذي مورس عليهم، أو جراء التمرد والفتن التي عرفتها تلك المناطق (Lütfi, 2007, s. 30-38).

أما الدافع الرابع لتدفق الموجات على منطقة الجزيرة الأيبيرية فيتمثل في البعد الاقتصادي، حيث شهدت بلاد الأندلس في فترة الحكم الإسلامي انتعاشة اقتصادية ونشاطا تجاريا كثيفا مع العديد من المناطق المختلفة، الأمر الذي نتج توفر للثروة وللأموال، فانعكس هذا بشكل مباشر على الحياة الاجتماعية، وخلق حالة من الرفاهية، شجعت الكثير من التجار على الهجرة إلى الأندلس والاستقرار بها قصد ممارسة النشاط التجاري في العديد من المدن الأندلسية التي اشتهرت بالصناعات والأنشطة التجارية المختلفة، ومن أهم المدن نجد مالقة وطليطلة ومرسية وغيرها من المدن التي اشتهرت بازدهارها الاقتصادي. غير أنه يجب الإشارة إلى أن هناك أسبابا أخرى، حاولنا في هذا القسم التركيز على أهمها لعلاقتها بالخلفيات والدوافع لأزمة هجرة الأندلسيين بعد سقوط الأندلس التي ستشهد بعد ذلك موجات هجرات عكسية خارجها بسبب الظروف السياسية والدينية التي وقعت في نهاية القرن 15م، حيث تفاقمت هذه الأزمة بشكل كبير، خصوصا بعد استيلاء الإسبان على كامل الجزيرة الأيبيرية، وممارستهم لسياسة تطهير ديني وحشية واسعة ضد المسلمين واليهود الذين كانوا يقطنون في الأندلس (Aka, 1997, s. 42-45).

2- الظروف التاريخية والسياسية التي نشأت فيها أزمة مهاجري الأندلس:

ظهرت أزمة اللاجئين في ظل ظروف تاريخية وسياسية صعبة شهدتها منطقة الأندلس نتيجة الانقسامات الطائفية وتراجع الحكم الإسلامي فيها، الأمر الذي أعطى الفرصة إلى الإسبان للسيطرة على العديد من المدن الإسلامية بداية من النصف الثاني من القرن 15م. لذلك بدأ الخوف يدب في الكثير من سكان الأندلس، وشرع الكثير منهم يفكر في الهجرة ومغادرة الأندلس بحثا عن أماكن أكثر أمانا واستقرارا. وقد أصبحت الأندلس محاصرة بعدة ممالك مسيحية، تترصد سقوطها للاستيلاء عليها، مثل مملكة البرتغال وقسطيلية والأراغون التي كانت تشن هجمات متكررة على المدن الإسلامية من أجل السيطرة عليها، وقد عانى السكان المسلمون الكثير من هذه الهجمات والتعديات التي تهدد أمنهم وحياتهم، حيث شملت هذه التهديدات المسلمين واليهود على حد سواء، وبات واضحا أن الإسبان المسيحيين وبقية الممالك المسيحية الكاثوليكية متفقة فيما بينها على القيام بعمليات تطهير ديني وعرقي لكل المسلمين واليهود دون تمييز (Paşa, 2011, s. 23-24).

وقد آلت هذه الظروف السياسية الصعبة إلى سقوط مدينة غرناطة في يد الإسبان سنة 1492م، وبذلك ينتهي الوجود السياسي للمسلمين في الأندلس، حيث عمد الكاثوليك إلى انتهاج سياسة اضطهاد ديني وحشي وتصفية كل ما هو غير مسيحي، خصوصا من المسلمين واليهود، وتشكلت محاكم تفتيش لهذا الغرض، تجبر المسلمين واليهود على ترك دياناتهم، وتجبرهم على اعتناق المسيحية والمذهب الكاثولوكي، كما تم سجن وقتل ونفي الكثير ممن رفضوا هذه الأوامر. وكانت الملكة إيزابيث قد أصدرت مع زوجها فرديناند مرسوما يجهل المسلمين واليهود عشرة أشهر لترك منطقة الأندلس، ومن يخالف هذا القرار يعرض نفسه

إلى السجن أو القتل. وقد مثل هذا القرار إعلان الحرب من المسيحيين على كل ديانة أخرى تخالف المسيحية والمذهب الكاثوليكي، وقرارا بدأت بموجبه ممارسة عمليات تطهير ديني واسعة، استعملت فيها كل الوسائل الوحشية والبشعة والتنكيل بالمسلمين واليهود الذين وجدوا أنفسهم مجبرين على ترك البلد خوفا على معتقداتهم وأرواحهم (Güleryüz, 2015, s. 57).

وفي ظل هذا المناخ السياسي الجديد الذي تهيمن عليه ممارسات قمعية ووحشية بدأ الإسبان ومحاكم التفتيش في تطبيقها ضد المسلمين واليهود، فقد حدثت عدة ثورات وانتفاضات ضد السياسة الإسبانية، قابلتها السلطات الإسبانية بسياسة قمع وحشية، ومارست إبادات جماعية، وراح ضحيتها الآلاف من المسلمين المدافعين عن حرياتهم الدينية، حيث عرفت هذه المرحلة موجات هجرة واسعة من المسلمين واليهود الفارين من القمع الإسباني، فقد لجأ هؤلاء إلى العديد من المناطق المختلفة، مثل شمال إفريقيا القريبة على إسبانيا، وكذلك نحو أوروبا (Bilgin, 2013, s. 39). كما عرفت منطقة الأناضول موجات هجرة واسعة، وتدفق عدد كبير من اللاجئين الأندلسيين إلى مناطق الدولة العثمانية بحثا عن الأمان، الأمر الذي جعل السلطات العثمانية التي بسطت نفوذها على كامل شمال إفريقيا من التحرك السريع نحو إنقاذ إخوتهم المسلمين الذين ناشدوها عدة مرات للتدخل من أجل إنقاذهم من القمع المسيحي الإسباني. لذلك تبدأ الدولة العثمانية في وضع سياسة إنقاذ وتوطين تجاه هذه الموجات الكبيرة من اللاجئين المسلمين واليهود (Özdemir, 1994, s. 229). فكيف كانت سياسة الدولة العثمانية تجاه أزمة اللائمة؟ وما هي الوسائل التي انتهجتها في التعامل معها؟ وماهي الخلفيات التي كانت تحرك الدولة العثمانية في استقبال مثل هذه الأعداد الكبيرة من اللاجئين المسلمين واليهود؟

3- أزمة اللاجئين الأندلسيين وموقف الدولة العثمانية منها:

شكل المشروع الإسلامي العثماني في منطقة الشرق الإسلامي تهديدا كبيرا للدول المسيحية في أوروبا، خصوصا بعد فتح القسطنطينية، حيث انتهج العثمانيون بعد هذه المرحلة سياسة توسعية في اتجاه أوروبا، وبقدر ما كانت هذه الاستراتيجية مخيفة ومزعجة للغرب، فقد كانت في الوقت نفسه أملا وخلاصا جديدا بالنسبة إلى بقية شعوب الجغرافيا الإسلامية، خصوصا المسلمين في الأندلس، أملا وقوة دعم لهم على الأقل معنويا ضد التهديد المسيحي المحدث بهم في شمال الجزيرة الأيبيرية، لذلك عمت الفرحة والسرور كل مناطق العالم الإسلامي عندما تواردت أخبار فتح القسطنطينية، وتحويلها إلى عاصمة إسلامية، أصبحت قبلة جذب لكثير من الفئات المتنوعة عرقيا ودينيا وسياسيا. فقد رأى السلطان محمد الفاتح أن يجعل من مدينة القسطنطينية مدينة جذب وتنوع، تستفيد من كل الخبرات والطاقات الموجودة داخل العالم الإسلامي وخارجه، فشجع كل الفئات المتنوعة على الهجرة إلى استانبول، وسهل لكثير من الأرمن واليهود وبقية الطوائف الأخرى عملية القدوم والدعم اللوجستي والمادي، ومنحهم حقوقهم الدينية وحرية معتقداتهم وحماية معابدهم وكنائسهم، بل إن السلطان محمد الفاتح أصدر نظام الملل لحماية حقوق الاقليات غير المسلمة في الجغرافيا العثمانية، وكانت مؤسسة نظام تحت مراقبة السلطان نفسه (C.E.BOSWORTH, 1982, s. 37).

خلال هذه المرحلة التاريخية بدأت العلاقات العثمانية الأندلسية تتوطد وتتعزيز، خصوصا في عهد السلطان بايزيد الثاني الذي أرسل له آخر ملوك غرناطة عبد الله الصغير رسولا ليشرح له أوضاع المسلمين في الأندلس، ويعطيه فكرة شاملة حول التهديدات الكبرى التي تتعرض لها الأندلس من قبل الإسبان المسيحيين، كما طلب منه الدعم والمساعدة. ورغم أن العثمانيين كانوا منشغلين بمسألة السيطرة على المنطقة العربية التي تتعرض إلى الغزو البرتغالي وتوسعه في مناطق البحر الأحمر والخليج العربي، وتمدده إلى المحيط الهندي، إلا أن السلطان بايزيد أرسل أسطولا بقيادة كمال رئيس إلى السواحل الإسبانية، كرسالة تهديد أولى إلى إسبانيا من أجل الضغط عليها للكف عن اضطهاد المسلمين في الأندلس من ناحية أولى، وكذلك من أجل نقل اللاجئين المسلمين واليهود الفارين إلى شمال إفريقيا إلى العديد من المناطق المختلفة من ناحية ثانية (Sakaoğlu, 2002, s. 119-122).

ويمكن القول إن العلاقات بين العثمانيين والأندلسيين بدأت تأخذ منعطفاً أكبر مع صعود السلطان سليمان القانوني إلى الحكم، حيث تم توجيه اهتمام الدولة العثمانية نحو المسألة الأندلسية وأزمة اللاجئ المسلمين واليهود الفارين من الظلم الإسباني ومن محاكم التفتيش فيها. لقد كان السلطان سليمان مستوعباً لمعادلة الصراع في منطقة البحر الأبيض المتوسط، خصوصاً أهمية منطقة شمال إفريقيا في ميزان الصراع العثماني الإسباني في حوض البحر الأبيض المتوسط. لذلك قام سليمان القانوني بتقديم الدعم الكبير للبحارة خير الدين برباروس وطورغود رئيس وصالح رئيس لمساعدة الأندلس وحماية اللاجئ الهاربين منها، حيث نظم خير الدين برباروس عدة هجمات على السواحل الإسبانية، وحمل معه العديد من اللاجئ المسلمين الفارين من آلة القتل والتطهير الديني الإسباني المسيحي (Özdemir, 1994, s. 224-225).

وفي ظل هذه المتغيرات الجديدة على مستوى الشرق الإسلامي، وبروز قوة العثمانيين، وكذلك في ظل انهيار الأندلس في يد الإسبان، تشكلت خارطة توازنات جديدة في العالم بين المحور الإسلامي ممثلاً في العثمانيين وبين المحور المسيحي الذي تقوده إسبانيا والبرتغال. وقد احتدم الصراع بين هذين المحورين، الأمر الذي سينعكس بشكل مباشر على أوضاع المسلمين اللاجئ من الأندلس نحو الجغرافيا العثمانية التي شهدت منذ القرن 16 موجات هجرة كبيرة جداً، وجعلت الدولة العثمانية تتحرك بسرعة نحو احتواء هذه الأزمة، خصوصاً بعد أن تعالت الأصوات المستغيثة بما لإنقاذ المسلمين واليهود من الاضطهاد الإسباني المسيحي.

ورغم أن العثمانيين في البداية لم يستطيعوا أن يوجهوا جهودهم بشكل كلي نحو مساعدة مسلمي الأندلس، بسبب تعدد الجبهات المفتوحة ضدهم، خصوصاً الجبهة الصفوية والجبهة المملوكية، إلا أنهم بعثوا عدة سفن لإنقاذ العديد من اللاجئ الفارين من الأندلس. وأمام تصاعد حدة الصراع العثماني الإسباني في منطقة البحر الأبيض المتوسط وشمال إفريقيا زادت إسبانيا في ممارساتها القمعية ضد المسلمين واليهود في الآن نفسه، وتفاقمت أزمة اللاجئ الهاربين من الأندلس، وارتفعت أصواتهم في البحر المتوسط، وتحولت إلى أزمة عالمية، جعلت من الدبلوماسية العثمانية تتحرك لطرح مسألة اللاجئ على طاولة المفاوضات أمام العديد من الدول الأوروبية، حيث أرسل السلطان أحمد الأول في بداية القرن السابع عشر مبعوثين له إلى العديد من الدول الأوروبية التي شهدت هي أيضاً تدفقاً للاجئ، وذلك بقصد التباحث وإيجاد حلول لاستقبال اللاجئ المسلمين واليهود الفارين من المحرقة الإسبانية (Özdemir, 1994, s. 225-229).

4- استراتيجية الدولة العثمانية تجاه أزمة اللاجئ:

كان الهدف الأول للسياسة العثمانية في عهد السلطان سليمان القانوني هو السيطرة على منطقة البحر المتوسط ومنطقة شمال إفريقيا، والوقوف ضد التمدد الإسباني الذي يحاول استطاع في القرن 15 السيطرة على مناطق استراتيجية فيها، وأصبح يمثل تهديداً كبيراً للدولة العثمانية ووجودها في منطقة البحر المتوسط. لذلك حمل العثمانيون على عاتقهم أولوية تحرير الشمال الإفريقي، وقد نجحوا في ذلك في عهد سليمان القانوني، واكتمل في عهد السلطان سليم الثاني الذي أرسل فرماناً إلى علي قلعج باشا، يأمره فيه بتقديم المساعدة اللازمة للمسلمين الأندلسيين اللاجئ من البطش الإسباني، كما أمره بمساعدة المسلمين الثائرين ضد سلطات محاكم التفتيش الإسبانية (Özdemir, 1994, s. 223-227).

لم تكن الاستراتيجية العثمانية تركز على إنقاذ المهاجرين الأندلسيين المسلمين فقط، بل كانت مهمة أيضاً بإنقاذ المهاجرين اليهود الذين كانوا يعيشون في الأندلس، وشملتهم ممارسات الاضطهاد والقمع الصليبي الإسباني المتطرفة التي لا تعترف بأي ديانة أخرى سوى المسيحية الكاثوليكية، حيث تذكر المصادر التاريخية أن نسبة وجود الحريات الدينية في بعض الدول الأوروبية مثل إسبانيا وفرنسا وإنجلترا بلغت الصفر بالمئة خلال القرن السابع عشر ميلادي، مقارنة بالدولة العثمانية التي بلغت نسبة غير المسلمين فيها أربعين بالمئة، مما يفسر أسباب تدفق اللاجئ من كافة الديانات والمذاهب والعرقيات على الجغرافيا العثمانية لما

توفر فيها من مناخ واسع للحريات الدينية، بل إن نظام الملة الذي أصدره السلطان محمد الفاتح، وتم تطويره بشكل أوسع في عهد السلطان سليمان القانوني، وهو م يعكس العقلية التسامحية للعثمانيين تجاه الأقليات الدينية غير المسلمة التي نجحت فيها الدولة العثمانية في ترسيخ ثقافة التعايش بين هذه المكونات المختلفة والمتنوعة (شريف أوغلو ، 2020 ، الصفحات 330-360).

وقد ارتكزت الاستراتيجية العثمانية تجاه مسألة المهاجرين الأندلسيين على ثلاثة مراحل أساسية، هي كالتالي:

أ- مرحلة إنقاذ المهاجرين:

كانت الدولة العثمانية تدرك حجم المخاطر التي يتعرض لها المسلمون واليهود على حد سواء في الأندلس، لذلك أرسلت عدة سفن الى السواحل الإسبانية لإنقاذهم، حيث لعب البحارة العثمانيون مثل: عروج وخير الدين بربروس، بدعم من الباب العالي دورا كبيرا في إنقاذ الآلاف من اللاجئين، وحملوهم عبر سفنهم إلى عدة مناطق تابعة للدولة العثمانية. وتذكر الدراسات التاريخية أن العثمانيين نجحوا في عهد السلطان سليمان القانوني بالضغط على الإسبان، وتمكنوا من إجلاء وإنقاذ أكثر من ستمائة ألف لاجئ مسلم كانوا معرضين إلى الإبادة الجماعية من قبل الصليبيين الإسبان، وكان السلطان العثماني قد هدد كل أوروبا بأنه إذا لم يتم توقيف قتل المسلمين في الأندلس فإنه سيقوم بقتل كل المسيحيين الموجودين في الشرق الإسلامي الخاضع للدولة العثمانية (الفيلاي، 2006، صفحة 247).

وفي الحقيقة يمكن القول إنه لولا هذا التهديد الجدي الذي وجهه السلطان سليمان القانوني إلى الإسبان وإلى كل الدول المسيحية الأوروبية لثمت إبادة كل المسلمين الموجودين في منطقة الجزيرة الأيبيرية. لذلك أخذت الدولة العثمانية على عاتقها مسؤولية إنقاذ أكبر عدد ممكن من المسلمين واليهود حتى لا تتم إبادتهم، وقد أرسلت الدولة العثمانية عددا كبيرا من سفنها البحرية إلى السواحل الإسبانية لإجلاء اللاجئين الفارين من محرقة محاكم التفتيش ومن الاضطهاد المسيحي الإسباني، وقامت السفن العثمانية في بداية الأمر بنقل اللاجئين إلى عدة مناطق في شمال إفريقيا منها المغرب الأقصى والجزائر وتونس، وذلك لقرب هذه المناطق إلى الأندلس، وسهولة نقلهم عبر السفن إليها (بشتاوي، 2001، الصفحات 185-190).

ب- مرحلة توطین اللاجئين:

أصبحت الدولة العثمانية بعد أن بسطت نفوذها على القسم الغربي من حوض البحر الأبيض المتوسط تهديدا جديا لأوروبا في جنوبها، خصوصا إسبانيا التي انهزمت أمام العثمانيين، وانسحبت من كامل منطقة الشمال الإفريقي بعد خروج تونس من يدها سنة 1574م (Khalfallah, 2002, s. 4-11). وعندما تفاقمت مسألة اللاجئين الأندلسيين، وتدخل الدولة العثمانية لإنقاذهم من الاضطهاد الإسباني، طرح السؤال الكبير على الدولة العثمانية وهو: ماهي الأماكن التي يمكن أن يتم فيها توطین هؤلاء اللاجئين؟ وماهي الأماكن الأكثر أمانا لهم بعيدا عن المخاطر الإسبانية؟.

عملت الدولة العثمانية على وضع خطة محكمة لتوزيع هذه الأعداد الكبيرة للاجئين، وحددت الأماكن التي سيتم فيها هذا التوزيع، وكان من بين هذه الأماكن الجزائر وتونس وليبيا، وإزمير، والبلقان، والأناضول، وبعض المناطق الأوروبية. وقد تمكن العثمانيون من إجلاء آلاف اللاجئين وتوطینهم في هذه المناطق المذكورة آنفا، وإنقاذ حياتهم من الوحشية الإسبانية ومن محاكم التفتيش التي لم تكن تميز في ممارساتها القمعية لا بين مسلم ولا يهودي. كانت عملية توطین اللاجئين أيضا عملية عسيرة بالنسبة إلى العثمانيين، وذلك بسبب الظروف السياسية التي تمر بها الدولة العثمانية التي دخلت في صراع كبير مع عدة محاور وجبهات معادية لهم في شمال إفريقيا مثل إسبانيا، وأيضا بعض القبائل العربية المناهضة للوجود العثماني في هذه المنطقة، الأمر الذي صعب عملية توطین اللاجئين، خوفا من وقوع مصادمات بينهم وبين السكان الأصليين. (Mantran, 1995, s. 200-201).

أما على مستوى جبهة المشرق العربي، فقد كان الصراع محتدم بين العثمانيين والبرتغاليين الذين نجحوا في الاستيلاء على العديد من المواقع الاستراتيجية في البحر الأحمر وفي منطقة الخليج العربي، وتمددوا إلى المحيط الهندي، وسيطروا على الطرق التجارية

والممرات المائية الأهم مثل مضيق هرمز ومضيق باب المندب. أمام هذا الانشغال العثماني بهذه الجبهات العسكرية الصليبية التي تقودها إسبانيا في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وكذلك البرتغال في منطقة الخليج العربي، عرفت عملية توطين اللاجئين في البداية حالة من الارتباك والعشوائية، إلا أنها تحسنت وتطورت بعد أن تمكن العثمانيون من بسط نفوذهم على شمال إفريقيا والسيطرة على أغلب حوض البحر الأبيض المتوسط بصفتيه الشرقية والغربية، وقد سهل هذا الأمر على العثمانيين توطين آلاف اللاجئين في عدة مناطق مختلفة آمنة (الفيلاي، 2006، صفحة 247).

- مواطن توطين المهاجرين الأندلسيين:

تجدر الإشارة هنا إلى أن عملية توطين اللاجئين تنقسم إلى ثلاثة أشكال، الأول يتمثل في عملية استيطان ذاتية قام بها اللاجئين الذي تمكنوا من الفرار من البطش الإسباني، وقد اختارت هذه الشريحة الأماكن القريبة من السواحل الإسبانية في المغرب الأقصى، وذلك بسبب الأمل الذي يحدهم بالعودة. أما الشكل الثاني من عملية التوطين فقد أشرف عليها حكام المغرب الأقصى الذين وزعوا هذه الأفواج الوافدة على المغرب، حيث تم تقديم يد المساعدة إليهم، واستقبلهم انطلاقاً من الواجب الديني والإنساني (زرورق، 1998، صفحة 129). أما الشكل الثالث من التوطين فقد أشرفت عليه الدولة العثمانية التي وضعت خطة توطين منظمة لهذه الوفود الكبيرة من اللاجئين في أماكن مختلفة من الجغرافية العثمانية المترامية الأطراف. ويمكن القول إنه كان هناك تنسيق بين العثمانيين وبلاد المغرب الأقصى في تنظيم عملية التوطين، والاتفاق على مساعدة هؤلاء اللاجئين وإنقاذهم من المحرقة الإسبانية الوحشية (غلاب، 2005، الصفحات 335-336). ويمكن أن نذكر أهم الأماكن التي تمت فيها عملية توطين اللاجئين الأندلسيين وهي كالتالي:

- التوطين في المغرب الأقصى:

عرفت منطقة المغرب الأقصى تدفقاً لعدد كبير من اللاجئين بعد سقوط غرناطة سنة 1492، وازدادت وتيرة موجات هذه الهجرة مع زيادة حجم الممارسات القمعية الوحشية التي مارسها الإسبان ضد المسلمين في الأندلس، خصوصاً في الربع الأول من القرن 17م، ولم تكن المغرب خاضعة للدولة العثمانية، إلا أنه كان هناك اتفاق بين حكام المغرب والعثمانيين على ضرورة إنقاذ الموريسكيين من الاضطهاد المسيحي الإسباني، وتوطينهم في أماكن آمنة، حيث انتشر الموريسكيون في مختلف المدن المغربية التي بدأت تتأثر بشكل مباشر بهذه الهجرات الأندلسية، كما انعكس ذلك على البنية المجتمعية والاقتصادية في المغرب الأقصى، وظهور عادات وثقافات جديدة، جلبها الموريسكيون معهم، ونشروها داخل المجتمع المغربي (غلاب، 2005، الصفحات 335-336). وتذكر بعض الدراسات التاريخية أن عدد الموريسكيين الذين لجؤوا إلى المغرب الأقصى تجاوز الأربعين ألفاً، وفي رواية أخرى بلغ ستين ألفاً، ويمثل هذا في الحقيقة عدداً كبيراً بالمقارنة إلى نسبة السكان في المغرب خلال القرن 17م، حيث سينعكس هذا الأمر على طبيعة الحياة في المغرب وعلى تركيبته المجتمعية (زرورق، 1998، صفحة 130).

- التوطين في الجزائر:

عندما حصلت محنة اللاجئين الأندلسيين وتفاقمت أكثر خلال القرن 16م والقرن 17م، كانت الجزائر إيالة عثمانية، حيث تحرك العثمانيون منذ خير الدين بربروس بتوطين اللاجئين الأندلسيين في عدة مناطق جزائرية، وقدمت لهم المساعدات اللازمة التي تساعدهم على العيش في موطن الهجرة، والجدير بالذكر أن الجزائر عرفت موجات هجرة كبيرة من الموريسكيين حتى قبل قدوم العثمانيين، حيث تذكر بعض الدراسات التاريخية أن الجزائر عرفت خلال القرن 15م موجة لجوء كبيرة من الأندلسيين الذين وجدوا الترحيب من قبل بني زيان حكام الجزائر (الفيلاي، 2006، صفحة 175). ويبدو أن عدد اللاجئين الأندلسيين كان كبيراً جداً، وقد قامت الدولة العثمانية بتوطينهم في أماكن مختلفة في الجزائر، مع الأسف لم تبين لنا الوثائق العثمانية العدد الحقيقي لهؤلاء اللاجئين الذين تم توطينهم في الجزائر العثمانية، ويحتاج الأمر من الباحثين التدقيق والبحث لمعرفة العدد الحقيقي

للاجئين الموريسكيين الذين وفدوا على الجزائر وعلى منطقة شمال إفريقيا مثلما يذكر ذلك المؤرخ المختص في الموريسكيين الدكتور عبد الجليل التميمي في كتابه "كتابة تراجيديا طرد الموريسكيين" (التميمي، 2011، صفحة 59).

- التوطين في تونس:

منذ أن أصبحت إيالة عثمانية سنة 1574م تحولت تونس إلى قبلة للاجئين الأندلسيين الفارين من البطش الإسباني، وربما يعود ذلك إلى بعد تونس عن الهجمات والتهديدات والملاحقات الإسبانية، لذلك شهدت تونس بداية من القرن 17م موجات هجرة كبيرة، كما عمدت الدولة العثمانية إلى توطين أعداد كبيرة من اللاجئين داخل الإيالة التونسية لما يتوفر فيها من أمان على حياتهم، حيث انتشروا في عدة مدن تونسية مثل: تونس العاصمة وضواحيها، ومدينة صفاقس، وسوسة، وجزيرة جربة وغيرها من المدن. وقد قامت السلطات العثمانية في تونس بقيادة عثمان داي بتقديم كل التسهيلات لهذه الوفود القادمة من الأندلس، وسمح لهم ببناء البيوت والقرى والمدن مثل: تستور وقلعة الأندلس وغيرها، مما خلق هذا حركة كبيرة ودينامكية في الدورة الاقتصادية للإيالة التونسية (وآخرون، 1991، الصفحات 189-190). وتجدر الإشارة هنا إلى أن السياسة العثمانية في توطين اللاجئين الموريسكيين كانت تأخذ بعين الاعتبار مسألة أمن هؤلاء اللاجئين وتوطينهم في أماكن أكثر أمان، وبعدة عن التهديدات الإسبانية التي تلاحقهم في كل مكان، وكانت تونس أحد أهم الإيالات التي وطن فيها العثمانيون أعدادا كبيرة من اللاجئين المسلمين واليهود (سعيدوني، 2013، صفحة 54).

- توطين في مختلف الجغرافيا العثمانية:

قامت الدولة العثمانية أيضا بتوطين اللاجئين الأندلسيين من مسلمين ويهود في مناطق أخرى من الجغرافية العثمانية، مراعية في ذلك الحالة الدينية والمذهبية لهؤلاء اللاجئين، وقد تمت عملية توطين اليهود في سلانيك، وفي الشام وفي وإزمير وإستانبول وغيرها، وقدمت لهم يد المساعدة، وسهلت لهم كل الإجراءات للقيام بأنشطتهم التجارية والدينية في كنف الحرية التامة، أما بقية اللاجئين المسلمين فقد تم توطين قسم منهم في مناطق الاناضول والبلقان والشام وغيرها، ومنحتهم الأراضي للفلاحة، وسهلت لهم كل الإجراءات من أجل ممارسة أنشطتهم التجارية والعلمية والدينية بكل حرية (Lütfi, 2007, s. 30-38).

ج- مرحلة إدماج اللاجئين:

لم تكن عملية توزيع العثمانيين للاجئين الأندلسيين عشوائية، وإنما كانت عملية مدروسة تراعي الانتماء الديني والمذهبي وحتى المهني، وكذلك المستوى الاجتماعي. وكان الهدف من هذا هو خلق حالة من الاندماج داخل المناطق الجديدة التي سيتم فيها توطين هؤلاء اللاجئين القادمين من أماكن مختلفة في الأندلس ومن طبقات اجتماعية متنوعة. لقد كان العثمانيون يدركون جيدا أهمية مسألة إدماج هؤلاء اللاجئين، لأنها عملية ستساهم بشكل كبير في خلق استقرار مجتمعي من ناحية، وكذلك بخلق حالة من الديناميكية والحياة في تلك المناطق من ناحية أخرى (Lütfi, 2007, s. 30-38).

من جهة أخرى كان هناك عدد كبير من هؤلاء اللاجئين يتمتعون بمهارات، ويتقنون حرفا وعلوما سينقلونها إلى أماكن التوطين الجديدة، وكانت الدولة العثمانية تريد الاستفادة من هذه الخبرات والمهارات والمهن والعلوم من أجل نشرها في باقي مناطق الجغرافية العثمانية، كما كان العثمانيون يدركون جيدا أن مثل هذه الطاقات البشرية الجديدة سيكون لها الأثر الفعال في إحداث حركة اقتصادية كبيرة، وستعكس على الأوضاع الاجتماعية العامة. لذلك كانت مسألة استيعاب هذه الأعداد الكبيرة من اللاجئين الأندلسيين وتوطينهم في أماكن محددة، وإدماجهم فيها بشكل مدروس أهم الركائز الأساسية لسياسة الدولة العثمانية في تعاملها مع اللاجئين الأندلسيين، وكذلك مع بقية اللاجئين القادمين إلى الجغرافية العثمانية من مختلف بقاع الأرض. لا شك أن عملية إدماج هؤلاء اللاجئين كانت في البداية عسيرة للغاية، وذلك بسبب الاختلاف في الثقافات والعادات والتقاليد والمستوى

الاجتماعي العلمي والمهني، خصوصا أن أغلب اللاجئين القادمين يتكلمون اللغة الإسبانية، ولا يعرفون اللغة العربية أو التركية واللهجات المحلية في مناطق التوطين الجديدة. (حوراني، 2008، الصفحات 230-235).

لقد عملت الدولة العثمانية على تذليل مثل هذه العقبات من خلال مساعدتهم على التواصل مع المجتمعات الجديدة، وبدأت عملية الاندماج تحصل شيئا فشيئا بسبب الاحتكاك والتواصل اليومي بين هؤلاء اللاجئين وبين أهالي أماكن التوطين الجديدة. وتحديث بعض الدراسات التاريخية عن جملة من المشاكل والتصادم بين هؤلاء اللاجئين القادمين وبين السكان الأصليين للمناطق الجديدة، إلا أن السلطات العثمانية كانت تتدخل باستمرار في حل مثل هذه النزاعات، والقضاء عليها، حتى لا تنعكس على الاستقرار العام لأماكن التوطين داخل الجغرافية العثمانية، وقد ذكرت بعض الدراسات التاريخية أن أغلب اللاجئين الأندلسيين الذين تم توطينهم في الجزائر وتونس كانوا ينتمون إلى طبقة الفلاحين والتجار وأصحاب المهن والحرف الصناعية، فانعكس ذلك على الأوضاع الاقتصادية في تلك المدن الشمال إفريقية، وتحركت فيها الدورة الاقتصادية مثل مدينة وهران بالجزائر وتونس وغيرها من المدن العثمانية التي نجح الأندلسيون اللاجئون في إعادة تعميرها وإحيائها من جديد، بعد أن كانت معرضة إلى الخراب والاندثار، كما قاموا بزراعة الأرض وصناعة السفن وفتح مصانع للنسيج، خصوصا صناعة الحرير بسبب توفر أشجار التوت الأبيض والأسود (الفاسي، 1983، الصفحات 33-35).

لقد امتزجت الثقافات والعادات والتقاليد التي أتى بها اللاجئون الأندلسيون مع الحالة الثقافية والمجتمعية داخل المناطق التي وفدوا إليها، ورغم ظهور اختلافات في ذلك إلا أن هذا خلق حالة من التنوع والثراء الثقافي داخل المجتمعات الجديدة، وساهم في تشكيل ذهنية جديدة لدى السكان الأصليين الذين بدؤوا يتقبلون ثقافة التنوع والاختلاف، وحرصوا على الاستفادة من هذه الثقافات والتجارب للوافدين الجدد من اللاجئين الأندلسيين. وقد لعب العلماء الأندلسيون اللاجئون دورا مهما في التعريف بالثقافات والعادات الأندلسية، مما سهل عملية الاندماج أكثر وبناء جسور تواصل مع الأهالي (Lütfi, 2007, s. 337-344). ويمكن القول إن اللاجئين الموريسكين نجحوا في عملية الاندماج، واستطاعوا أن يتحولوا إلى أحد المكونات الأساسية في النسيج المجتمعي لبلد التوطين، حيث تزوجوا من أبناء الوطن الجديد، وأنجبا أطفالا، وانخرطوا بآتم معنى الكلمة في هذا البلد الذي أصبحوا فيه يشعرون بالانتماء إليه، وينظرون إليه على أنه وطنهم الحقيقي، بعد أن يئسوا من العودة إلى الأندلس، خصوصا الأجيال المتلاحقة التي ولدت في الوطن الجديد، ولا تملك أي فكرة عن البلد الأصلي، وأصبحوا يتحدثون بلغة أهل الوطن الجديد، وما تحمله اللغة من تأثيرات على أفكار الإنسان وانتماءاته الثقافية والمجتمعية والسياسية. لقد وقعت حالة انصهار تام بين اللاجئين الأندلسيين والسكان الأصليين، فولدت أجيال من أصول أندلسية تماهت بشكل كلي مع ثقافة وعادات الوطن الجديد (Yiğit, 2006, s. 395).

5- سياسة العثمانيين تجاه اليهود اللاجئين من الأندلس:

تعاملت الدولة العثمانية منذ بداية مخنة اللاجئين الأندلسيين الفارين من الوحشية الإسبانية من منطلق إنساني ومن منطلق قيمها الإسلامية التي تدعو إلى نصرة المظلوم، وإغاثة المستضعفين والمقهورين. ولم تمارس الدولة العثمانية أي تمييز للاجئين على أساس معتقداتهم الدينية، بل نظرت إليهم كبشر مظلومين من حقهم أن يتمتعوا بالحياة وبحقوقهم التي كفلتها لهم الشرائع السماوية والمواثيق الدولية. لذلك كانت النظرة العثمانية إلى اللاجئين اليهود نظرة مرتكزة أساسا على بعد أخلاقي ديني وقيمي. من جهة أخرى كانت عملية إجلاء اللاجئين وتوطينهم في السياسة العثمانية تراعي الخصوصية العقيدية والمجتمعية لليهود الذين يفضلون العيش مع بعضهم البعض في مجموعات متقاربة مع بعضهم وفي أماكن خاصة، تسمح لهم بممارسة معتقداتهم الدينية وعاداتهم وتقاليدهم. وقد تمت عملية توطين اليهود في عدة مناطق مختلفة منها: سلانيك وأدرنة وإستانبول، وكذلك في جزيرة جربة وفي

منطقة صغد وغيرها من المناطق التي يوجد فيها أقليات أخرى، ولم تجبر الدولة العثمانية اليهود على تغيير معتقداتهم أو أسمائهم، بل حرصت أن توفر لهم كل الظروف اللازمة حتى يمارسوا حياتهم الدينية في كنف الحرية وفي إطار قانون نظام الملة الذي يحمي الطوائف الدينية غير المسلمة (Groepier, 1999, s. 134).

حرصت الدولة العثمانية أن تنقذ اللاجئين اليهود دون النظر إلى أوضاعهم الاجتماعية، فلم تفرق بين غني أو فقير، ولم تمارس عليهم أي سياسة عنصرية، بل كان العثمانيون حريصين جدا على إنقاذ هؤلاء، وتوطينهم في أماكن آمنة بعيدة عن التهديدات الإسبانية، ووفرت لهم كل الظروف المناسبة لكي يتعايشوا كجماعات تتمتع بكل حقوقها، واشترطت عليهم الالتزام بالقوانين العامة للدولة، ويبدو أن سيلانيك استقبلت أكثر عدد من اليهود اللاجئين، وذلك لوجود يهود سابقين فيها من قديم، ثم لكونها مدينة مناسبة جدا في خصوصيتها الاجتماعية لليهود (Lütfi, 2007, s. 352-355). وقد انتهجت الدولة العثمانية سياسة إدماج لليهود اللاجئين قائمة على أساس الخصوصية الدينية المناسبة لهم، وحاولت أن تقدم لهم يد المساعدة المادية والمعنوية، ويسرت لهم كل الشروط القانونية لكي يمارسوا أنشطتهم التجارية والاقتصادية بكل حرية ودون أية قيود، كما سمحت لهم بإنشاء معابدهم الخاصة بهم لأداء عباداتهم وشعائهم الدينية، وعينت ممثلين لهم يتحدثون مع المسؤولين العثمانيين إذا أرادوا مساعدة من الدولة أو اللجوء لحل بعض المشاكل والصعوبات التي يعيشونها (Groepier, 1999, s. 38-41).

لقد ساهمت هذه السياسة المتسامحة التي انتهجتها الدولة العثمانية تجاه اللاجئين اليهود في انخراطهم في المجتمع العثماني، وأصبحوا فاعلين فيه ومستفيدين من القوانين التي سنتها الدولة العثمانية لحماية الطوائف الدينية غير المسلمة، كما استفاد اليهود من الفرص الاقتصادية المتاحة، وأصبحوا قوة اقتصادية كبيرة، لا سيما فيما يتعلق بتجارة الذهب وصرف العملات ومختلف القطاعات التجارية المختلفة، خصوصا في استانبول وإزمير وعدة مدن عثمانية أخرى مثل: القاهرة والاسكندرية ودمشق وتونس وجزيرة جربة وغيرها من المدن الساحلية التي كان لها نشاطات تجارية واقتصادية مع منطقة البحر الأبيض المتوسط (Lütfi, 2007, s. 367-369).

إضافة إلى هذا كانت الدولة العثمانية ترغب في الاستفادة من اللاجئين اليهود ومدى قدرتهم على خلق حيوية اقتصادية وتجارية، ستعود بالنفع على الدولة العثمانية وعلى المجتمع العثماني. غير أنه يجب الإشارة إلى أن اليهود سيتحولون فيما بعد إلى ورقة ستستخدمها الدول الأوروبية لضرب الدولة العثمانية. ويمكن القول إن الدولة العثمانية تعاملت مع اللاجئين اليهود من منطلق مرجعيتها الإسلامية التي تدافع عن المظلومين مهما كانت انتماءاتهم العرقية أو الدينية والمذهبية، وكذلك من منطلق إنساني يحترم الإنسان ويدافع عن حقوقه وحرية الدينية والقانونية، كما كان رغبة العثمانيين في الآن نفسه هي الاستفادة اقتصاديا وتجاريا من هذه الطاقات البشرية التي كانت في الأندلس.

الخاتمة:

نخلص القول في بحثنا هذا إلى أن ظاهرة الهجرة واللجوء مثلت أحد أهم المشاكل التي عانت منها الشعوب والدول في نفس الوقت. ولعل الدولة العثمانية كانت أكثر الدول التي عرفت موجات هجرة كبيرة من عدة مناطق مختلفة، لأسباب مختلفة. وتعد موجات هجرة اللاجئين الأندلسيين الفارين من القمع الإسباني من القرن 15 إلى القرن 17 م أحد أهم الأزمات الإنسانية التي شهدتها العالم في تلك الفترة، بل وتعد من أكبر الصفحات السوداء في تاريخ إسبانيا وفي تاريخ أوروبا بشكل عام. ولقد لعبت الدولة العثمانية دورا مهما في إنقاذ اللاجئين المسلمين واليهود، وقدمت لهم يد المساعدة، وعملت على توطينهم في مناطق آمنة، ووضعت استراتيجية محكمة لإدماج هؤلاء اللاجئين ضمن النسيج المجتمعي في مناطق التوطين الجديدة. ويمكن أن نذكر أهم النتائج التي توصلنا إليها في بحثنا هذا وهي كالتالي:

- أزمة اللاجئين الأندلسيين لم تكن أزمة عابرة نتيجة لظروف سياسية عابرة، وإنما كانت أزمة تعكس العقلية الإسبانية المتطرفة التي لا تؤمن بالتعايش ولا بحرية الآخرين، كما تكشف عن عمق الأزمة في كامل أوروبا التي بينت لنا فيها الإحصائيات عن تدهور كبير جدا لحالة الحريات الدينية في داخلها.
- لعبت الدولة العثمانية دورا بارزا في إنقاذ هؤلاء اللاجئين من محرقة الاضطهاد الديني الإسباني، وسخرت كل إمكانياتها من أجل نقلهم إلى أماكن أخرى، بعيدا عن التهديدات الإسبانية.
- انتهجت الدولة العثمانية استراتيجية مدروسة، تقوم على ثلاثة مراحل: مرحلة إنقاذ اللاجئين الهاربين من الاضطهاد الإسباني، مرحلة توطين هؤلاء اللاجئين في أماكن آمنة، مرحلة إدماج هؤلاء اللاجئين في مناطق التوطن الجديدة.
- لم تمارس الدولة العثمانية أثناء عملية إنقاذ اللاجئين الأندلسيين أي سياسة عنصرية أو دينية بين هؤلاء، بل استقبلت اليهود، وتعاملت معهم كما تعاملت مع المسلمين، دون أي تفریق، وقدمت لهم يد المساعدة، وحرصت على احترام خصوصيتهم، وتوطينهم في أماكن يستطيعون الاندماج فيها بسهولة.
- مناح الحريات الدينية والفكرية الذي كان سائدا في الدولة العثمانية جعلها ملاذا تلجأ إليها عدة عرقيات وأقليات من مختلف دول العالم، ومن مناطق أخرى تمر بأزمات مختلفة، كما تعاملت الدولة العثمانية مع ظاهرة الهجرات واللاجئين من منطلق مرجعيتها الإسلامية التي تؤمن بحزمة الإنسان، وتمنحه الأمان على حياته وعرضه وممتلكاته وحرية الدينية.
- تكشف لنا أزمة اللاجئين الأندلسيين حالة حقوق الإنسان والحريات الدينية في إسبانيا وأوروبا بشكل عام من القرن الخامس عشر الى حدود القرن السابع عشر ميلادي، كما تكشف لنا هذه الأزمة حالة الحريات الدينية وواقع الأقليات الدينية داخل الدولة العثمانية التي تعرضت إلى تشويه كبير وإلى اتهامات كاذبة من قبل بعض المؤرخين الغربيين.
- سياسة التوطين التي انتهجتها الدولة العثمانية لهؤلاء اللاجئين كانت مدروسة، وتراعي الخصوصية الاجتماعية للاجئين، كما أن عملية الاندماج كانت مدروسة أيضا، تنظر بعين الاعتبار إلى بنية وتركيب المجتمع الذي سيتم فيه إدماج هؤلاء اللاجئين، وكذلك توفير الدولة العثمانية كل الشروط والظروف اللازمة لإنجاح عملية الاندماج بسهولة، وتحقيق استقرار حقيقي لهؤلاء اللاجئين.
- دور اللاجئين الأندلسيين في التأثير على ثقافات وعادات مناطق التوطن الجديدة، ودورهم في خلق ديناميكية اقتصادية وعلمية واجتماعية داخل مجتمعات هذه المناطق، حيث نقلوا لهم علوما وتجاربا جديدة استفادوا منها كثيرا.

قائمة المراجع:

- ألبرت حوراني. (2008). تاريخ الشعوب العربية. دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر.
- الحسن بن محمد الوزان الفاسي. (1983). وصف إفريقيا. (ترجمة: محمد حجي ومحمد الأخضر، المترجمون) بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط2.
- عادل سعيد بشتاوي. (2001). الأندلسيون المواركة. القاهرة: دار إهداءات.
- عبد الجليل التميمي. (2011). تراجيديا طرد الموريسكيين من الأندلس والمواقف الاسبانية والعربية منها (المجلد منشورات مركز الدراسات والترجمة الموريسكية، السلسلة 4). تونس: منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات.
- عبد الكريم الفيلاي. (2006). التاريخ السياسي للمغرب الكبير ج3. القاهرة: شركة ناس للطباعة، ط1.
- عبد الكريم غلاب. (2005). قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي عصر الإمبراطورية العهد التركي في تونس والجزائر. بيروت: دار الغرب الإسلامي ط1.
- متين شريف أوغلو. (2020). موقف الدولة العثمانية من مسألة التعايش وسياستها تجاه الأقليات. تأليف التعايش وأشكاله من منظور العلوم الإنسانية (الصفحات 330-360). أنقرة Sonçağ Akademi: صون جاغ أكاديمي.
- محمد المنوني وآخرون. (1991). التاريخ الأندلسي من خلال النصوص. الدار البيضاء: شركة النشر والتوزيع المدرسي، ط1.
- محمد زروق. (1998). الأندلسيون وهجراتهم إلى المغرب خلال القرنين 16-17م. إفريقيا الشرق.
- ناصرالدين سعيدوني. (2013). دراسات أندلسية مظاهر التأثير الأيبيري والوجود الأندلسي بالجزائر. الجزائر: البصائر للنشر والتوزيع.
- Aka, C. B. (1997). Modern Doğu İspanyol Altın Çağ. Ankara: Dost Kitabevi.
- Ataöv, T. (1987). Azınlıklar Üstüne Bazı Düşünceler. A.Ü. Siyasal Bilgiler Fakültesi Dergisi, c XLII(1-4).
- Benjamin J.Kaplan, D. B. (2007). Religious Conflict and Practice of Toleration in Early Modern Europe. Cambridge: MA-Harvard Unniversity Press.
- Bilgin, F. (2013). Endülüs'te Kalan Son Müslümanların (Moriskolar) İspanyadan Sürgünü(1609-1614). Din Bilimleri Akademik Araştırmaları Dergis(XIII(2).
- C.E.BOSWORTH. (1982). The Concept Of Dhimma in Early İslam",Christians and Jews in The Ottoman Empire". New York - London: Holmes & Publişers.
- Groepler, E. (1999). İslam ve Osmanlı Dünyasında Yahudiler. (S. Kaya, Çev.) İstanbul: Belge Yayınları.
- Güleryüz, N. A. (2015). Geçmişten Günümüze Anadolu'ya Yahudi Göçü. İstanbul: İstanbul Bilgi Üniversitesi Yayınları.
- kapart, K. (1985). ottoman population 1830-1914. Madison university of Wisconsin.
- Khalfallah, Z. (2002). Osmanlı İdaresinde Cerbe Adası XVI-XVII Yüzyıllar. İstanbul: Yüksek Lisans Tezi İstanbul Üniversitesii.
- Lütfi, Ş. (2007). Mudejares & Sefarades: Endülüs Müslüman ve Yahudilerin Osmanlıya Göçleri. İstanbul: İz Yayıncılık.
- Mantran, R. (1995). XVI-XVIII.Yüzyıllarda Osmanlı İmparatorluğu. Ankara: İmge Kitabevi.
- Özdemir, M. (1994). Endülüs Müslümanları. Ankara: Türkiye Diyanet Vakfı Yayınlar.

- Paşa, Z. (2011). Ortaçağın Karanlık Çehresi: Engizisyon Mahkemeleri. İstanbul: İlk Taraf Yayınevi.
- Sakaoğlu, N. (2002). Bu Mülkün Sultanları (36 Osmanlı Padişah). İstanbul: Oğlak Yayıncılık.
- Şener, A. (2010, Aralık). Osmanlı Devletinde Dini Çeşitlilik: Farklı Neydi? Doğu Batı Dergisi(50).
- Şerifoğlu, M. (2020). Osmanlı İmparatorluğunun Bir Arada Yaşama Konusundaki Tutumu ve Azınlıklara Yönelik Politikası. M. şerifoğlu içinde, Beşeri Bilimler Açısından Bir Arada Yaşama Kültürü ve Biçimleri (s. 329-360). Ankara: Son çağ Akademi.
- Yiğit, İ. (2006). Murabitla. İstanbul: DİA Türkiye Diyanet Vakfı.